# دور التحول الرقمي في تحقيق النمو الاحتوائي في المنطقة العربية

عبير محمود مجاهد *

كلية التجارة – جامعة الأزهر (مصر)

# The Role of Digital Transformation in Achieving Inclusive Growth in The Arab Region

Abeer Mahmoud Megahed *,

Faculty of Commerce - Al-Azhar University, Egypt

تاريخ الاستلام: 2025/03/16؛ تاريخ المراجعة: 2025/06/30؛ تاريخ القبول: 2025/06/30

**ملخص:**

رغم معدلات النمو المرتفعة التي شهدها العالم خلال القرن العشرين والواحد والعشرين- والتي لعب فيها التطور التكنولوجي دوراً بارزاً- إلا أنه صاحب ذلك المزيد من التفاوت وعدم المساواة، واتساع الفجوة بين الأفراد، بسبب عدم تلبية هذا النمو للاحتياجات التنموية للفقراء. وشهد النظام الاقتصادي العالمي مؤخراً بصفةٍ عامة والدول العربية بصفةٍ خاصة العديد من الأزمات، كما تواجه الدول العربية العديد من التحديات التي تعرقل الطريق إلى النمو الاقتصادي المستدام. كذلك تفتقد المنطقة إلى حد كبير تحقيق النمو الاحتوائي الشامل. لذلك طبقت العديد من تلك الدول مجموعة من الاستيراتيجيات المحلية والاقليمية للتحول الرقمي، بهدف تحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة.

وأهم نتائج الدراسة التي تم التوصّل إليها باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلى أن المنطقة العربية تفتقد إلى حد كبير تحقيق النمو الاحتوائي الشامل، لأسباب منها عدم التوافق بين احتياجات القطاع الخاص ونظام التعليم التقليدي؛ انخفاض مستوى الاستثمارات التكنولوجية. وتوصلت الدراسة أيضا إلى بعض الدروس المستفادة من تجربتي الاتحاد الأوربى والصين فى التحول الرقمي مثل ضرورة دمج تنمية الاقتصاد الرقمي وقطاعات الاقتصاد المختلفة؛ توفير الخدمات الرقمية في المناطق الريفية.

**الكلمات المفتاح** : التحول الرقمي– النمو الاحتوائي-المنطقة العربية-التنمية المستدامة-الاتحاد الاوربى-الصين .

**تصنيف** JEL : O33, O10, O53, Q01, F15, O57

**Abstract:** Despite the high global growth rates during the twentieth and twenty-first centuries - in which technological development played a prominent role - this was accompanied by more disparity and inequality, and a widening gap between individuals, due to this growth not meeting the development needs of the poor. The global economic system in general and the Arab countries in particular have recently witnessed several crises, and Arab countries face several challenges that hinder the achievement of sustainable economic growth. The region greatly lacks the achievement of comprehensive inclusive growth. Several local and regional strategies for digital transformation have been implemented to achieve inclusive growth and support sustainable development.

The most important results using the descriptive analytical method are that the Arab region largely lacks the achievement of inclusive growth, due to the lack of compatibility between the needs of the private sector and the traditional education system; the low level of technological investments .The study reached some lessons learned from the experiences of the European Union and China, such as the need to integrate the development of the digital economy and various economic sectors.

**Keywords:** Digital transformation - inclusive growth - Arab region - sustainable development- European Union – China.

**Jel Classification Codes :** O33, O10, O53, Q01, F15, O57.

* المؤلف المرسل: الإيميل:abeer_megahed2001@yahoo.com

**تمهيد:**

شهد العالم مؤخراً نمواً اقتصادياً ملحوظاً استمر حتى القرن الواحد والعشرين، ويُعتبر التطور التكنولوجي أهم العوامل الرئيسية لهذا النمو. واحتلت التكنولوجيا الرقمية مركز الصدارة في الثورة الصناعية الرابعة، وزيادة توسيع النمو الاقتصادي، كما يمكن أن يترتب عليها المزيد من عدم المساواة. وتتمتع بلدان المنطقة العربية بميزتين نسبيتين رئيسيتين ستكون لهما فائدة كبيرة في بناء منظومة الاقتصاد الرقمي بالمنطقة وهما ارتفاع مستوى التعليم بما في ذلك المعرفة الرقمية، والموقع الإستراتيجي الذي يتيح لها أن تصبح مركزاً للخدمات والتجارة وأنشطة الربط والاتصال المتقدمة.

ورغم اتفاق العديد من الاقتصاديين على أن النمو الاقتصادى السريع والمرتفع يُعد السبب الرئيسي لانخفاض معدلات الفقر المطلق خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه تم توجيه انتقادات عديدة لنمط وهيكل النمو الاقتصادى فى بعض دول العالم، بسبب عدم تلبية هذا النمو للاحتياجات التنموية للفقراء، وعدم معالجته لقضايا كثيرة، منها ارتفاع معدلات البطالة وزيادة التفاوت فى توزيع الدخول، وكذلك البعد البيئى لعملية النمو فى ضوء التأثيرات السلبية متسارعة الوتيرة للتغيرات المناخية. وفي هذا الإطار ظهر الاهتمام بالنمو الاحتوائي "Inclusive Growth "،والذي يهدف للحد السريع من الفقر ويحقق التنمية المستدامة من خلال تحقيق المساواة، تكافؤ الفرص، تهيئة البيئة الملائمة للقائمين بعملية النمو والمشاركين فى تحقيقه، وتأهيل كوادر بشرية منتجة تضمن استدامة التنمية. وظهر ذلك النوع من النمو فى إطار الانتقادات الموجهة لنموذج التنمية المبنى على قاعدة أثر التساقط لثمار النمو الاقتصادى Trickle-down effect of growth.

وعانى النظام الاقتصادي العالمي مؤخراً بصفةٍ عامة والدول العربية بصفةٍ خاصة من العديد من الأزمات، على رأسها الأزمة المالية العالمية 2008 وثورات الربيع العربي وجائحة كوفيد -19، والأزمة الروسية-الأوكرانية. وتشهد الدول العربية العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية- بالإضافة إلى تأثير الصراعات بها – التي تعرقل الطريق إلى النمو الاقتصادي المستدام، والذي يتطلب خلق فرص العمل، وتحسين تقديم الخدمات وبالتالي الشفافية والمساءلة، وتعزيز الاندماج في المناطق المتأخرة والسكان الضعفاء. وتعانى المنطقة العربية كذلك من مشكلة الفقر، حيث يعيش حوالى 25٪ من السكان تحت خط الفقر، ومن المتوقع أن يزداد الفقر أكثر بحلول عام 2030. ولذلك أصبح التحول الرقمي وتحقيق النمو الاحتوائي من القضايا المهمة في المنطقة لتحقيق التنمية المستدامة وأهدافها.

**مشكلة الدراسة:**

يشهد العالم حالياً بصفةٍ عامة والمنطقة العربية بصفةٍ خاصة تطوراً تكنولوجياً ورقمياً ملحوظاً، وكذلك العديد من الأزمات العالمية أبرزها أزمة كوفيد–19 والحرب الأوكرانية. وتعاني كذلك المنطقة العربية من إستدامة مشكلة الفقر العصية على الحل. ولذلك أصبحت قضية التحول الرقمي العربي من القضايا الملحة، بهدف المساهمة

في تحقيق النمو الاحتوائي وتعزيز التنمية المستدامة. وفى هذا الإطار تسعى الدراسة الحالية للإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بمفهومي التحول الرقمي والنمو الاحتوائي؟ وإلى أى مدى يمكن أن يساهم التحول الرقمي في تحقيق النمو الاحتوائي؟
- ما هو واقع التحول الرقمي في المنطقة العربية على المستوى المحلي لكل دولة وعلى المستوى الإقليمي المشترك؟
- ما أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية والاقليمية؟

**أهمية الدراسة:**

تأتى أهمية هذه الورقة البحثية من ضرورة الوقوف على واقع التحول الرقمي في المنطقة العربية، وجهود التعاون الإقليمي في المنطقة لتحقيق ذلك. بهدف المساهمة الفعالة في تحقيق النمو الاحتوائي وتعزيز التنمية المستدامة، وأهم المشكلات التى تعوق ذلك، وتقديم رؤية بأهم الإجراءات والآليات لعلاج تلك المشكلات.

**فرضية الدراسة:**

تفتقد المنطقة العربية إلى حد كبير تحقيق النمو الاحتوائي الشامل، كما تعاني من ارتفاع معدلات الفقر والتفاوت في توزيع الدخول. وتتمتع المنطقة حالياً بوجود إطار عام لبيئة مواتية □ علاوة على تطبيق العديد من الاستيراتيجيات المحلية والاقليمية- لتحقيق التحول الرقمي، الذي يمكن أن يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة، والتخفيف من حدة الفقر بالمنطقة.

**منهج الدراسة:**

يمكن تحقيق أهداف الدراسة من خلال المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض وتحليل العلاقة بين التحول الرقمي والنمو الاحتوائي. وعرض واقع التحول الرقمي في المنطقة العربية وأهم المعوقات التي تواجهه لتحقيق النمو الاحتوائي وكيفية التغلب عليها. وأهم الدروس المستقاة من تجربة الاتحاد الأوربى EU والصين في التحول الرقمي.

**وتتكون الدراسة من الأقسام التالية بخلاف المقدمة والخاتمة هى:**

- التحول الرقمي وتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة (الإطار المفاهيمي للدراسة).
- واقع النمو الاحتوائي والتحول الرقمي في المنطقة العربية.
- تجارب الدول (الاتحاد الأوربى EU والصين).
- الدروس المستفادة من تجارب الدول.

## 1. التحول الرقمي وتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة (الإطار المفاهيمي للدراسة):

يُعد التحول الرقمي ضرورة اقتصادية ملحة في الوقت الراهن، وذلك في ظل الحاجة إلى ضرورة تنويع الاقتصادات للتخفيف من حدة تأثرها بالصدمات في الأسواق العالمية. بجانب أهمية تحقيق النمو الاحتوائي ومكافحة مشكلة الفقر، والتي يترتب عليها دعم وتعزيز التنمية المستدامة المنشودة. وفى هذا الإطار يستعرض هذا الجزء العلاقة بين التحول الرقمي وتحقيق النمو الاحتوائي من خلال تحليل المفهومين، والدور الذى يمكن أن يُساهم به التحول الرقمي في تحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة.

### 1-1-مفهوم التنمية المستدامة:

ينطوي المفهوم على أهمية تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المخاطرة والإضرار بالقدرة على تلبية احتياجات الاجيال القادمة. ويتم ذلك بتحقق التوازن بين ثلاث جوانب هى الاقتصادى والبيئى والإجتماعى (World Bank, undated). وتستند خطة التنمية المستدامة الجديدة إلى نتائج عدداً من القمم والمؤتمرات العالمية مثل مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة لعام 2002. ومؤتمر القمة للأهداف الانمائية للألفية 2010. ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2012(ريو + 20). وفى يوليه 2014 تم وضع الصيغة النهائية لأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وهي (United Nations, undated):

القضاء على جميع أشكال الفقر بجميع المناطق. مكافحة الجوع، وتوفير الأمن الغذائى وتعزيز الزراعة المستدامة. توفير الحياة الصحية وتعزيز الرفاهية للجميع. توفير التعليم الجيد وفرص التعلم مدى الحياة للجميع. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء. توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحى للجميع وإدارتها إدارة مستدامة. توفير خدمات الطاقة الحديثة والمتجددة بأسعار معقولة للجميع وفي كل مكان. تعزيز النمو الاقتصادى المستدام وتحقيق التوظيف الكامل والمنتج والعمل اللائق للجميع. إقامة البنية التحتية المرنة وتعزيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار. تقليل التفاوت وعدم المساواة داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض. توفير المدن والمستوطنات البشرية الآمنة والمرنة للجميع. توافر الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية المستدامة. إتخاذ الإجراءات الجادة والعاجلة لمكافحة تغير المُناخ وآثاره. حماية المحيطات والبحار والموارد البحرية والاستخدام المستدام لها. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز الاستخدام والإدارة المستدامة للغابات، مكافحة التصحر وتدهور الأراضى، والحفاظ على التنوع البيولوجى. إقامة المجتمعات المُسالمة التي لا يُهمش فيها أحد، وتحقيق العدالة للجميع، وبناء المؤسسات الخاضعة للمحاسبة. تعزيز وسائل تنشيط حركة المشاركة العالمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

### 1-2- مفهوم النمو الاحتوائي:

يُعتبر من المفاهيم الحديثة نسبياً، ويؤرخ ظهوره لبداية الألفية الثالثة (Ngepah,N., 2017)، ولاقى اهتماماً واسعاً من قِبل المنظمات المختلفة والحكومات والأكاديميين.

1-2-1- تعريف النمو الاحتوائي: قدمت المنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة عدة تعريفات لهذا المفهوم منها:

البنك الدولي: المقصود بالنمو الاحتوائى ذلك النمو الذى يترتب عليه الحد السريع والمستدام لظاهرة الفقر، وإمكانية مساهمة واستفادة الجميع من النمو الاقتصادى المحقق (CAFOD, 2014).

بنك التنمية الآسيوى: يُعرف النمو الاحتوائى بالنمو الشامل لخلق فرص اقتصادية جديدة علاوة على توزيع متكافئ لتلك الفرص بين شرائح المجتمع التي شاركت في هذا النمو، وتقليل حدة التفاوت بين تلك الشرائح (Ifzal,A.,Hwa,S., 2007)

استراتيجية أوروبا ٢٠٢٠: المقصود بالنمو الاحتوائي هنا إتاحة الفرصة للأفراد للمشاركة والمساهمة في إحداث النمو، من خلال تحقيق مستويات أعلى للتشغيل، الاستثمار فى المهارات، محاربة الفقر، تحديث أسواق العمل، التدريب وأنظمة الحماية الاجتماعية لمساعدة الأفراد. (OECD, 2014).

بنك التنمية الإفريقى: يشير النمو الاحتوائى إلى تحقيق النمو الاقتصادى الذي يترتب عليه حصول أكبر عدد ممكن من الأفراد والمناطق أو الدول للفرص الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويصاحب ذلك ضرورة حماية الفئات الهشة والضعيفة من خلال توفير بيئة تتصف بالعدالة والمساواة وتوافق الأغلبية السياسية" (AFDB, 2012).

البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة: يُعرف النمو الاحتوائى بأنه مشاركة جميع الأفراد فى عملية النمو وصنع القرار والمشاركة فى منافع النمو بشكل عادل (OECD, 2014).

1-2-2-أبعاد النمو الاحتوائي: ويمكننا القول من خلال تحليل التعريفات السابقة أن هناك بعدان رئيسيان للنمو الاحتوائي هما (McKinley, T., 2010):

الأول : تحقيق النمو المستدام القادر على خلق المزيد من الفرص الاقتصادية.

الثانى: التأكيد على أهمية تحقيق هذه الفرص بحيث يتيح لجميع الأفراد المشاركة والاستفادة من النمو.

1-2-3- أهمية تحقيق النمو الاحتوائي: تواجه الاقتصادات معضلة المفاضلة بين النمو وعدم المساواة، ورغم أن تحقيق النمو الاقتصادي قادر على الحد من معدلات الفقر المدقع، إلا أنه يصاحب ذلك ارتفاع حدة التفاوتات في الدخل بسبب التوزيع غير العادل لمكاسب النمو، ويُعبر الشكل(1) عن ذلك، حيث يُشير وفقاً لتقرير اللامساواة في العالم الصادر عام 2022 إلى أن النصف الأفقر من سكان العالم يحصل على 8٪ فقط من الدخل الإجمالي العالمي(قياساً بمعادل القوة الشرائية للدولار)، ويحصل كذلك أعلى10٪ من سكان العالم على 52٪ من الدخل الإجمالي. كما يحصل النصف الأفقر أيضا من سكان العالم على 2٪ فقط من إجمالي الثروة ، بينما يحصل أغنى10٪ من سكان العالم على 76٪ من إجمالي الثروات للقطاع العائلي. (World Bank, Dec.,2021).

شكل(1): التوزيع النسبي للدخل العالمي والثروة على المجموعات المختلفة في 2021

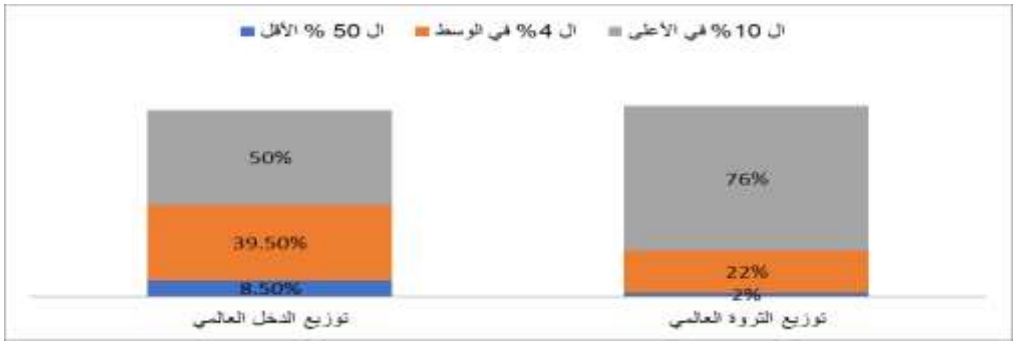


المصدر: World Bank .World Inequality Report 2022 .(Dec.,2021)

ويعبر الشكل(2) عن حصة الدخل لأعلى10٪ من السكان في مناطق ودول مختلفة وفقاً لتقرير اللامساواة في العالم الصادر عام 2022, والذي يوضح أن أوروبا لديها التوزيع الأكثر إنصافًا للدخل مقارنةً بالمناطق الأخرى في العالم، حيث يحصل أعلى10٪ من السكان على37٪ من الدخل فقط، كما أن التفاوت في الدخل هو الأسوأ في منطقة الشرق الأوسط حيث يحصل أعلى10٪ من السكان على61٪ من إجمالي الدخل.

الشكل(2): حصة الدخل لأعلى10٪ من السكان في مناطق ودول مختلفة من العالم عام 2021

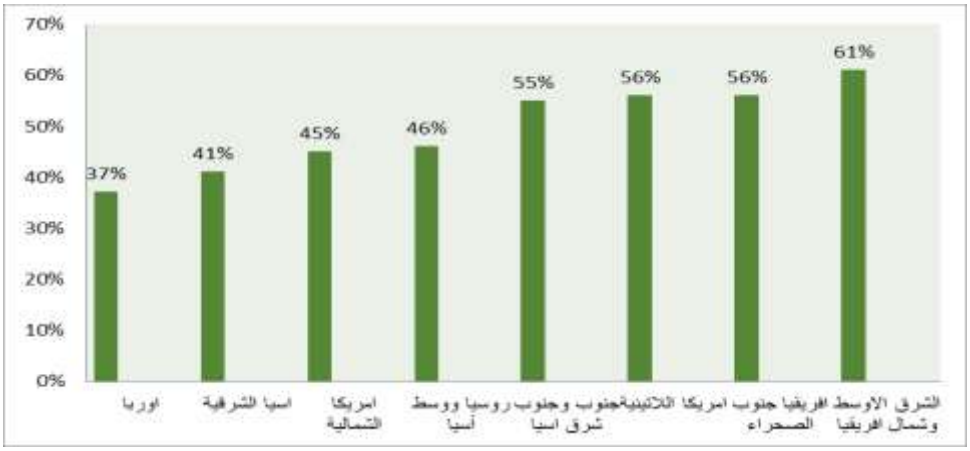


المصدر: World Bank .World Inequality Report 2022 .(Dec.,2021)

وبشكل عام يعاني العالم النامي من حالة التوزيع الأكثر تفاوتًا للدخل مقارنةً بباقي مناطق العالم. وأن النمو في الماضي لم يكن شاملاً. وأهم مزايا النمو الاحتوائي إقتصاديا هي: (Asian Development Bank, 2011). مشاركة وتمتع جميع الفئات والمناطق الجغرافية بعوائد النمو بما يحقق العدالة الاجتماعية. الحد من التفاوتات والتهميش لبعض فئات المجتمع، والتي قد تؤدي لاضطرابات سياسية وأجتماعية.

1-2-4- قياس النمو الاحتوائى: قدمت بعض المؤسسات الدولية بعض طرق القياس منها:

أ- صندوق النقد الدولى ؛قدم مقياساً يعتمد بشكل أساسي على عنصري نمو وتوزيع الدخل. ويتكون المقياس من المنحنيات العامة للتركز Generalized Concentration Curves، ويُعبر المنحنى العام للتركز عن التوزيع التراكمي لمنحنيات الحراك الاجتماعى Mobility Curves Social.

ب- البنك الآسيوى للتنمية: أعد البنك الآسيوى للتنمية مؤشرات عديدة للنمو الاحتوائى بلغ عددها 35 تقريباً، مُصنفة لخمسة محاور رئيسية هى الفقر والتفاوت فى توزيع الدخول (النقدى وغير النقدى)، نمو مرتفع ومستدام لخلق وظائف إنتاجية وفرص اقتصادية، الاحتواء الاجتماعى للتأكيد على تكافؤ الفرص، شبكات الأمان الاجتماعى، المؤسسات والحوكمة الجيدة (Asian Development Bank, 2011)

1-2-5- السياسات الضرورية لتحقيق النمو الاحتوائى: استعرضت الأدبيات أهمية تطبيق عدداً من السياسات الضرورية لتحقيق النمو الاحتوائي منها:

أ- الاستثمار فى رأس المال البشرى: وذلك باعتبار العمل هو العنصر الأساسى الذى يمتلكه الفقراء من أنواع الأصول المختلفة، ولذلك يساعد تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية هؤلاء الفقراء على المشاركة فى تحقيق النمو الاقتصادى والاستفادة من ثماره (CAFOD, 2014)

ب- السياسة المالية: تساهم بشكل محوري فى تدعيم النمو الاحتوائي، حيث تسعى من خلال تعزيز النمو إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالنمو الاحتوائي مثل تدعيم الاستقرار الاقتصادى، توفير السلع والخدمات العامة للأفراد، تصحيح الاختلال في الأسواق، مكافحة الفقر، إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة ( Chie,A.,Giovanni,G., 2015).

ج- السياسة النقدية: والتي يمكن لها المساهمة في تحقيق النمو الاحتوائي من خلال استهدافها لتقييد التضخم والحد من تقلبات الناتج القومى والحد من معدلات الفقر والتفاوت الكبير في توزيع الدخول. فالسياسة النقدية الفاعلة فى تحقيق استقرار مستوى الأسعار تساهم بشكل غير مباشر فى دعم النمو الاحتوائى، خصوصاً نتيجة للتأثير السلبى لارتفاع الأسعار على الأسر الفقيرة (Christina D.,et al, 1999).

د- الحماية الاجتماعية: وتلعب دوراً ديناميكياً فى تحقيق النمو الاحتوائى من خلال تطبيق سياسات وبرامج الحد من الفقر واستهداف العدالة فى توزيع الدخول، وحماية الأسر الفقيرة والهشة من الصدمات والأزمات، ومساعدة الفقراء للقيام بالمشروعات الصغيرة (OECD, 2009).

د- البنية الأساسية والمؤسسات الفاعلة: والتي تدعم النمو الاحتوائي من خلال المؤسسات التى تساعد المجتمعات المحلية على مساءلة ومحاسبة الحكومات، بالإضافة إلى كفاءة المؤسسات في تمويل واتاحة الخدمات العامة ومحاربة البيروقراطية والفساد (Asian Development Bank, 2012)

ه- التشغيل ومزيد من الوظائف الإنتاجية: نتيجة للمساهمة الفاعلة للتشغيل فى الحد من الفقر. وفي هذا السياق أشار تقرير التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولى ٢٠١٣ إلى ضرورة تطبيق الحكومات لاستراتيجيات توفير فرص العمل للفئات المهمشة كالنساء والشباب (World Bank, 2013).

ويمكننا القول أن النمو الاحتوائي من المفاهيم الاقتصادية الحديثة، ويعتمد بشكل أساسي على مشاركة جميع فئات المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية عموماً والتنمية المستدامة خصوصاً. وأيضا في جني المنافع لجميع الأفراد بالشكل العادل .

**1-3- التحول الرقمي:**

يشير لاستخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت في العمليات بهدف إنشاء قيمة اقتصادية ذات كفاءة وفعالية.

1-3-1- تعريف التحول الرقمي: هناك العديد من التعريفات المستخدمة لمفهوم التحول الرقمي ومنها:

- هو حدوث تحول للقطاعات الحكومية أو للشركات نحو تطبيق نموذج العمل الذي يعتمد على التقنيات الرقمية في إبتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها ( Westerman, G.,et al, 2011)

- هو عمليات التشبيك الكامل لجميع القطاعات العاملة في الاقتصاد والمجتمع، والقدرة على جمع المعلومات ذات الصلة، وتحليل تلك المعلومات وترجمتها إلى أفعال تؤدي لإحداث مزيداً من التغييرات والمزايا والفرص، يصاحبها مجموعة من التحديات الجديدة(Mazzone, DM, 2014).

- يشير التحول الرقمي للتغييرات الجوهرية داخل سلسلة خلق القيمة للشركة أو الهيكل الداخلي لها، والتي تكون إما سبباً أو شرطاً مسبقاً لاستخدام وتطبيق التكنولوجيا (Muehlburger, M., et al, 2020)

1-3-2-أهداف التحول الرقمي: تركز تلك الأهداف بشكل أساسي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وهي (Ebert, C., et al, 2018):

تطوير النظم التكنولوجية والمالية وتحويلها لنظماً أكثر ابتكاراً وتعاوناً على مستوى المؤسسات والمجتمع.

تطوير وتعديل نظم التعليم لتوفير المهارات الجديدة المطلوبة لتحقيق التميز في العمل الرقمي والمجتمعي.

توفير البنية التحتية المواتية للاتصالات الرقمية ولضمان إدارتها بشكل فعال، وتحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها.

حماية البيانات الرقمية، وتحقيق الشفافية، وتعزيز الثقة.

تحسين مستوى الخدمات، ووضع الضوابط والآليات لضمان جودة الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع.

تطبيق نماذج الأعمال الجديدة والمبتكرة، وتحسين المعايير الفنية.

1-3-3- مراحل التحول الرقمي: وتتراوح تلك المراحل من تغييرات بسيطة نسبياً إلى تغييرات أكثر انتشاراً، وهى (Verhoef, P., et al, 2019)

الرقمنة )النمذجة( Digitization :المقصود بها تحويل المعلومات التمثيلية إلى معلومات رقمية، مثل حالات استخدام النماذج الرقمية في عمليات الطلب، أو الاستبيانات الرقمية، أو التطبيقات الرقمية للإعلانات المالية الداخلية. بهدف رقمنة عمليات الوثائق الداخلية والخارجية بحيث لا تُغير أنشطة خلق القيمة.

الرقمنة )التمثيل المرئي( Digitalization: وتعكس آلية استخدام تكنولوجيا المعلومات أو التقنيات الرقمية لاحداث تغيير العمليات التجارية الحالية مثل، إنشاء قنوات اتصال جديدة عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول بحيث توفر لجميع العملاء الاتصال بسهولة مع الشركات، والتي تغير التفاعلات التقليدية بين الشركة والعملاء.

التحول الرقمى Digital Transformation: هي المرحلة الأكثر انتشاراً والتي تصف التغيير على مستوى الشركة ويترتب عليه تطوير نماذج أعمال جديدة والتي قد تكون جديدة للشركات الرائدة أو الصناعة بشكل عام. وتتنافس الشركات فيما بينها من أجل تحقيق ميزة تنافسية من خلال نماذج أعمالها. ( Pagani, M., Pardo, C., 2017)

ويعبر الشكل(3) عن إنشاء القيمة خلال عمليات الإنتاج وسلسلة التوريد باستخدام التكنولوجيا الرقمية، لتقديم منتجات وخدمات مبتكرة. لتظهر المجالات المحتملة التي يمكن أن تتأثر فيها الشركة بالتكنولوجيا الرقمية بظلال خضراء، مثل الموارد البشرية، التمويل، التسويق، المبيعات.

شكل(3): عملية الإنتاج ونطاق الرقمنة

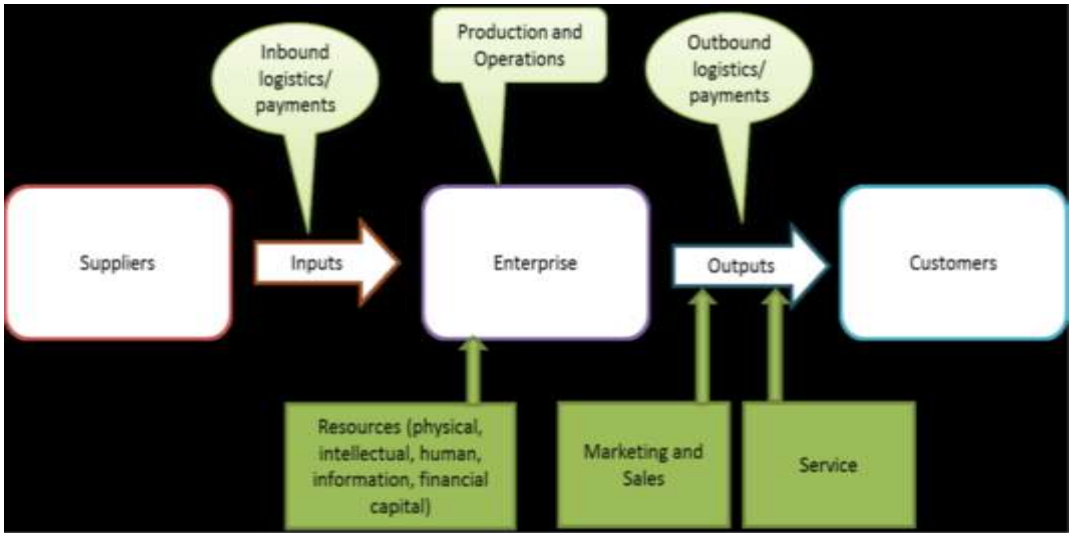


Source: Ahmed, H.,(2020)," Role of Digital Economy in Realization of Inclusive Growth", Bait Al-Mashura Finance Consultations, Doha-Qata.p.272.

### 1-4- دور التحول الرقمي فى تحقيق النمو الإحتوائي ودعم التنمية المستدامة:

تتمحور مساهمة التحول الرقمي في تشكيل مجتمع أكثر عدالة وإنصافاً، من خلال استغلال فرص التكنولوجيا الرقمية وحسن إدارة المخاطر الناشئة عنها (Mehta, A., Et. al., 2018)، وأهم القنوات التي يساهم بها التحول الرقمي في تحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة هى:

1-4-1- توسع رأس المال المعلوماتي والشركات الرقمية: تتعلق عملية التحول الرقمي بمدى تزايد وضخامة حجم ونوعية المعلومات الرقمية المتاحة على شبكة الإنترنت، ويترتب عليها تدفق المعلومات والابتكار وريادة الأعمال وتعزيز العمالة. فكلما كان هناك زيادة في وصول الانترنت للسكان كلما زادت المزايا الاقتصادية والاجتماعية – التي تساهم في تحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة – مثل زيادة الإنتاجية على المدى الطويل في البلدان النامية بنسبة25٪، تحقيق معدل نمو مرتفع للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى72٪، خلق أكثر من 140مليون فرصة عمل جديدة، زيادة الدخل بمقدار يصل ل600 دولار أمريكي للفرد سنويًا، انتشال 160 مليون شخص من الفقر المدقع. علاوة على أن الإنترنت يمكن أيضًا أن يكون أداة لإطلاق التعليم الشامل لتوفير ثروة من التعليم لنحو640مليون طفل (Deloitte, 2014).

1-4-2- سد الفجوة الرقمية: لتحسين نوعية رأس المال البشري عبر تعزيز التعليم التكنولوجي للأفراد والتوسع في استخدام التقنيات الرقمية، بما يساعدهم في البحث عن فرص ريادة الأعمال وتعزيز دخلهم وثروتهم. وبالتالي تحقيق النمو الاحتوائي (Mehta, A., Et. al, 2018).

1-4-3- بناء بنية تحتية رقمية قوية وواسعة: وتشمل الاتصال الواسع النطاق بالإنترنت، وملكية الهاتف المحمول. وتوفير المؤسسات الداعمة مثل شركات الاتصالات ومصنعي الهواتف المحمولة والشركات وتجار التجزئة والبنوك/المؤسسات المالية الأخرى للمساعدة في أنظمة الدفع. ويؤدي ذلك لتسهيل المعاملات بين مختلف الفواعل الاقتصادية، وتوفير المزيد من فرص العمل والدخول في العديد من القطاعات المرتبطة بالتحول الرقمي، ووصول الآثار الإيجابية للنمو للجميع(Berst, J., 2016)

1-4-4- توسع الاقتصاد التشاركي: يعتبر الاقتصاد التشاركي أحد جوانب الاقتصاد الرقمي، ويتمثل في إمكانية تقاسم الأصول غير المستغلة مع الآخرين عبر المنصات الرقمية، والتي تعود بالفائدة على المالك والمستخدم بطرق تُحسن الكفاءة والاستدامة للمجتمع، ويوفر الاقتصاد التشاركي فرصًا لزيادة مستويات الدخل لأصحاب الدخل المحدود من العمل فقط. وظهرت الأمثلة الواضحة للاقتصاد التشاركي في قطاع النقل( شركة اوبر). ويمكن أن يوفر ذلك النمط فرصًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة(SMEs) لاستخدام أصولها على النحو الأمثل من ناحية ومساعدة الشركات الجديدة على النمو دون استثمارات كبيرة من ناحية أخرى(Rinne, A., 2017).

## 2- واقع النمو الاحتوائي والتحول الرقمي في المنطقة العربية:

**2-1- النمو الاحتوائي العربي:** تبنت الدول العربية العديد من السياسات الاقتصادية بهدف تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية- بعد تطبيق استراتيجيات التنمية الموجهة من الدولة والحمائية التجارية النسبية لسنوات طويلة- لتحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي وفتح اقتصاداتها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وتشجيع المناخ لمشاركة القطاع الخاص. ومن هذه السياسات تحرير سعر الصرف؛ تخفيض قيمة العملة؛ خفض أسعار الفائدة؛ زيادة أسعار الطاقة؛ خفض الإعانات الحكومية؛ تعديل قوانين العمل التي تحابي أرباب العمل؛ خصخصة وبيع الشركات المملوكة للدولة؛ تحرير البنوك والتجارة؛ إلغاء الرقابة على الإيجارات( Momani.M.,

2019). ورغم تطبيق تلك السياسات ومحاولات الإصلاح النيوليبرالية لعقود من الزمن، فإن الاقتصادات العربية لم تحقق أهداف جذب الاستثمار الأجنبي، خصوصاً عند مقارنتها باقتصاديات الأسواق الناشئة والبلدان النامية الأخرى. وترتب على تلك السياسات التي استمرت عقوداً ارتفاع معدلات الفقر في المنطقة، والتي سجلت5٪ عام 2015 مقارنةً ب2,7٪ عام 2011. مما أدى لمضاعفة عدد الفقراء المدقعين ليصل إلى 18,6 مليون نسمة يعيشون على أقل من1,9 دولار للفرد يومياً، ويعبر الشكل(4) - والذي يتكون من شكلين فرعيين هما 1و 2 -عن ذلك (World Bank, 2018). كما ساءت الأوضاع وازدادت تلك المعدلات بالمنطقة بسبب جائحة كوفيد–19 بزيادة تتراوح بين 5: 35 نقطة مئوية- والتي أثّرت في الغالب على الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً. حيث أن تفشي الجائحة أدى إلى زيادة في عدد الفقراء في المنطقة بنحو14,3 مليون نسمة، ليبلغ العدد الإجمالي للفقراء بها 115 مليون نسمة عام 2021 (صندوق النقد العربي ، 2021).وعانت المنطقة قبل تفشّي الجائحة بالفعل من تدني المعدلات السنوية للنمو الاقتصادي؛ ارتفاع معدلات البطالة؛ ارتفاع مستويات العمل في السوق غير الرسمية؛ انخفاض مستويات مشاركة النساء في القوى العاملة؛ ندرة الوظائف الجيدة؛ صعوبة بيئة الأعمال؛ انعدام الأمن الغذائي؛ أوضاع الهشاشة والصراع (البنك الدولي، 2021).

شكل (4): معدلات الفقر المدقع في المنطقة العربية

المصدر: تقرير الفقر والرخاء المشترك 2018: هل معضلة الفقر- البنك الدولي.

ملاحظة: تستند الأعداد الإقليمية إلى تقديرات قطرية مرجحة بعدد السكان، وتوضع "تقديرات حالية" لمعدلات الفقر في البلدان بدون استخدام مسح استقصائي في الفترة المرجعية استنادا إلى منهجية "الصف line-up methodology"، ويرد ذلك أثناء بمزيد من التفصيل.

كما تعاني المنطقة من حالة عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة– كما سبقت الإشارة في الشكل(1)- حيث تحصل فئة أعلى10٪ من السكان على حوالي61٪ من الدخل، بما يشير إلى مزيداً من الفقر وتهميش الفقراء. وهى الأسباب التي أدت إلى ظهور موجات الربيع العربي، والتي كانت بمثابة ناقوس خطر للحكومات، مشيراً إلى أن النمو الاقتصادي يجب توزيع فوائده بشكل كافٍ على الجميع، لتحسين أوضاعهم المعيشية ( Momani.M., 2019).

### 2-2- التحول الرقمي في المنطقة العربية:

في ظل التطورات الرقمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بدأت دول العالم في الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، وأعترفت كذلك الدول العربية بأهمية تطوير الاستراتيجيات الرقمية الوطنية لبناء مجتمع معلومات لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار طبقت عدة دول

العربية الاستراتيجيات الوطنية للتحول الرقمي، بجانب العديد من الخطوات التي اتخذتها المؤسسات الإقليمية لتحقيق التحول الرقمي في إطار التعاون المشترك في المنطقة. وتتعرض الأجزاء التالية لتلك الجهود على المستويين المحلي والإقليمي.

2-2-1- جهود التحول الرقمي في الدول العربية: أدركت الدول العربية أهمية التحول الرقمي، لذلك سعت العديد منها إلى تبني استراتيجيات وخطط لدعم عملية التحول الرقمي محلياً,

2-2-2- جهود التحول الرقمي الإقليمي العربي المشترك: بتحليل واقع الدول العربية الحالي يتضح وجود تباين بين الدول العربية من حيث الدخل، والقدرة التنافسية، والبنية التحتية، والابتكار،وتطوير الحكومة الإلكترونية، والجاهزية الرقمية. وبالإضافة إلى الجهود التي بذلتها حكومات الدول العربية على المستوى المحلي، هناك العديد من الخطوات التي اتخذتها المؤسسات الإقليمية لتحقيق التحول الرقمي في إطار التعاون المشترك في المنطقة. ويستعرض هذا الجزء جهود التعاون الرقمي على المستوى الإقليمي المشترك، وإلى إي مدى نجحت تلك الجهود، وما هي المشكلات التي تعوق ذلك إن وجدت. ومن اهم جهود ذلك التعاون ما يلي:

أ- الاستراتيجيات العربية للتحول الرقمي: وهي:

- "الاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2007-2012 ": تم إعدادها تحت مظلة جامعة الدول العربية وإثر التطورات المتعلقة بمجتمع المعلومات ونتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات(جنيف 2003، وتون (والتي بثت زخماً نحو تعزيز قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

- خارطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت: وهى مبادرة مشتركة بين اللجنة الاقتصادىة والاجتماعىة لغربي آسيا وجامعة الدول العربىة. وقد تم إصدار أول خارطة طرىق في عام 2010 وتم تنقيحها في عام 2017. واعتمدت خارطة الطرىق مجموعة من الموضوعات كأولوىات رئىسىة لتطوىر الإنترنت في المنطقة العربىة وهى إمكانىة الوصول إلى الإدماج على نحو مجدد؛ الثقة والأمن؛ التمكىن المؤسسي؛ الابتكارات على الإنترنت والأنظمة الناشئة؛ التنمىة البشرىة؛ موارد الإنترنت الحىوىة والبنىة التحتىة للإنترنت؛ التنوع الثقافي واللغوي(الإسكوا، 2019).

- "الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي": وأعلنت عن إطلاقها جامعة الدول العربية عام 2018 بالتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، لتكون دليلاً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في العصر الرقمي. وأُطلقت بالفعل في دولة الإمارات العربية المتحدة نهاية عام 2018 بحضور ممثلين من جميع الدول العربية، باعتبارها خطوةً لتمهيد الطريق نحو بناء اقتصاد رقمي مستدام في المنطقة. وتهدف هذه الرؤية إلى بناء اقتصاد رقمي نابض بالحياة بوصفه المحرك الأساسي نحو مستقبل مستدام وشامل وآمن للعالم العربي (جامعة الدول العربية، 2019). وتتضمن الاستيراتيجية خمسين مبادرة ومشروعاً اقتصادياً، كما تراعي أيضاً مستويات النضج الاقتصادي الحالية لكل دولة عربية والقدرة التنافسية التي تتمتع بها. وتتكون الاستراتيجية من خمسة أبعاد وهى الأسس الرقمية، الابتكار الرقمي، الحكومة الرقمية، الأعمال الرقمية، المواطن الرقمي.

ب- إطلاق المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي: اعتماداً على تسعة محاور، لمساعدة الدول العربية على تقييم نتائجها وانجازاتها من عام إلى آخر. وتتضح تلك المحاور في الجدول(2) . ويوضح أن كل 1٪ في قيمة المؤشر تساهم بزيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 2٪. وهو ما ينعكس ايجاباً على معدلات النمو الاقتصادي.

جدول(2): المحاور التسعة المكونة للمؤشر العربي للاقتصاد الرقمي

| التسلسل | المحاور | المؤشرات الرئيسية | المؤشرات الفرعية |
|---|---|---|---|
| 1 | المؤسسات | 3 | 3 |
| 2 | البنية التحتية | 2 | 4 |
| 3 | التعليم والمهارات | 5 | 0 |
| 4 | الحكومة الإلكترونية | 5 | 0 |
| 5 | الابتكار | 5 | 0 |
| 6 | المعرفة والتكنولوجيا | 4 | 0 |
| 7 | بيئة الأعمال والجاهزية الشبكية | 5 | 8 |
| 8 | نمو سوق التمويل | 6 | 0 |
| 9 | التنمية المستدامة | 2 | 0 |
| | المجموع | 37 | 20 |

المصدر: الاسكوا، (2021)، " مقدمة تعريفية عن الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، ص4

ت- "برنامج مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي للمنطقة العربية – ازدهار": أعدته الإسكوا بهدف تعزيز التعاون لإرساء وتوطين مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية. سمي هذا البرنامج "إزدهار" Information Society and Digital Economy Hub for the Arab Region-ISDEHAR . وتدعو الإسكوا الدول الأعضاء للمشاركة في البرنامج وأنشطته المتنوعة، وتشجيع الجهات المعنية الوطنية للانخراط في هذه العملية، من خلال شبكة العمل الفرعية للاقتصاد الرقمي أو شبكة العمل الفرعية للمجتمعات الذكية، وتبادل الأفكار والمعلومات. وتشجيع القطاع الخاص لدعم تمويل البرنامج وأنشطته. وقد أيدت البلدان الأعضاء في الإسكوا برنامج " ازدهار " في الدورة الأولى للجنة التكنولوجيا من أجل التنمية(دبي، 11-12 فبراير2017 (الإسكوا، 2019) .

2-2-3- تقييم التحول الرقمي العربي: وفي إطار الجهود التي تبذلها الدول العربية في مجال التحول الرقمي-على المستوى لكل دولة أو على المستوى الإقليمي التعاوني- يعرض هذا الجزء تقييم عملية التحول الرقمي العربي. وأهم النتائج هي:

- تُشير نتائج تقرير التنافسية الرقمية العالمية2021 الصادر عن مركز التنافسية العالمي، التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية –ويقيس قدرة الدولة على تبني واستكشاف التقنيات الرقمية المختلفة التي تؤدي إلى التحول في قرارات الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع- حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز العاشر عالمياً، بدرجة

90,517 مقارنةً بالدول الرائدة(100). وتكون بذلك الدولة العربية الوحيدة من بين أفضل 20 دولة تنافسية رقميًا. كما احتلت المرتبة الأولى عالمياً في عدة مؤشرات هي التدفق الصافي للطلاب الدوليين، مرونة القوانين الخاصة بالإقامة، الأمن السيبراني. واحتلت دولتي قطر والمملكة العربية السعودية المرتبة رقم 29 و36 على الترتيب في ذات التقرير (IMD , 2021).

- أوضح تقرير"مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2021"، أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تتجه بخطى ثابتة نحو تحقيق التحوّل الرقمي أيضا، وأظهر التقرير ارتفاع مستويات الجاهزية الرقمية للدول الخليجية بصفة عامة، نتيجة لتوفر البنية التحتية التكنولوجية المواتية، وكذلك منظومة الاتصالات المتطورة. وكما يعبر الشكل(8) جاءت دولة الإمارات في المركز الأول في كل مؤشرات الأداء، مُحققة معدلاً 67,83 نقطة، والمملكة العربية السعودية في المركز الثاني بـ59,01 نقطة، وتليها قطر للمرتبة الثالثة بـ58,50 نقطة. كما أوضحت النتائج تسجيل مملكة البحرين 57,65 نقطة، في حين حققت الكويت وسَلطَنة عُمان 55,10 و 55 نقطة على الترتيب. وبذلك تشهد غالبية الدول الخليجية حالياً تدفق الاستثمارات في مجال تطوير البنية التكنولوجية والتقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والروبوتات، بهدف دعم سياسات التنويع الاقتصادي (اورينت بلانت للابحاث، 2021).

- يمكن تصنيف الدول العربية وفقاً لمستوى التقدّم نحو الاقتصاد الرقمي إلى أربع مجموعات أساسية على الرغم من التنوع الاقتصادي والثقافي بين دول المنطقة. وتأتي دول مجلس التعاون الخليجي في المجموعة الأولى الأكثر تطورًا؛ وهي الدول ذات الدخل المرتفع في المنطقة؛ وتتمتع بنسب مرتفعة من نفاذ الإنترنت ومعدلات عالية من الإلمام بالقراءة والكتابة، ومعدلات منخفضة نسبيًا للبطالة بين الشباب. وتتضمن المجموعة الثانية دول الأردن ولبنان، والتي تتمتع بنسب مرتفعة من نفاذ الإنترنت بسبب الطابع الحضري لها. وتشمل المجموعة الثالثة بلدان شمال أفريقيا ذات الدخل المتوسط الادنى(الجزائر ومصر والمغرب وتونس) وتتمتّع بوجود مستويات للناتج المحلي الإجمالي مماثلة لمستويات دول الشرق الأوسط، ولكن تنخفض فيها معدلات الإلمام بالكتابة والقراءة ويسجل عدد السكان غير المستخدمين للإنترنت بها 100 مليون مواطن. أما المجموعة الأخيرة فتشمل الدول المتأثرة بالنزاعات، وهي سوريا وليبيا واليمن والعراق وفلسطين والسودان، وكذلك الدول الأقل نمواً مثل جيبوتي وجزر القمر والصومال وموريتانيا (Dean,D., 2017).

- تعَتبر دول المنطقة من الدول المستوردة والمستهلكة للرقمنة وليست فاعلا أساسياً في ابتكار وتطوير أصول وخدمات الرقمنة. ولكن تظل أمامها الفرصة لجني ثمار التحول الرقمي من خلال جهود التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والأفراد، خصوصاً في ظل الفجوة الموجودة بين جانب الطلب للشباب العربي "الذكي رقميًا" وجانب العرض (ESCWA, 2018).

- أظهر مؤشرTortoise Intelligence-وتصدره شركة Tortoise Media -ويتضمن أكثر من 143 مقياساً لمستوى الابتكار والإستثمار وتنفيذ تقنيات الذكاء الإصطناعي عبر عدة معايير مثل قوة البنية التحتية

والبيئة التشغيلية والأبحاث والتطوير وغيرها، أن المملكة العربية السعودية إحتلت المركز الأول على مستوى دول المنطقة العربية، والمركز رقم22 عالمياً، بينما جاءت الإمارات في المركز الثاني عربياً والـ36 عالمياً، أما قطر فهي في المركز الثالث عربياً والـ42 عالمياً، ودخلت أيضا تلك القائمة دول مثل البحرين وتونس والمغرب ومصر في المراكز الـ 50 و53 و 57 و 58 عالمياً على الترتيب (Intelligence | Global AI Index, 2020).

- بلغ حجم التجارة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي في نهاية عام2020 حوالي20 مليار دولار، واستحوذت كل من الإمارات، السعودية ومصر على 80٪ تقريباً من سوق البيع والشراء عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ILO, 2021).

2-2-4- صعوبات وتحديات التحول الرقمي في المنطقة العربية: تواجه الدول العربية مجموعة عراقيل وتحديات تتعلق بالتحول الرقمي منها(روسّوتّو، كارلو و أخرون، 2019):

- الصعوبات التي تواجه التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية، فرغم العمل المستمر لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين لها، لا زال هناك الفجوات التنظيمية التي تُعوّق نمو قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية بشكل عام.

- محدودية الدعم المؤسسي والحكومي، والذي تمنحه عدد قليل من الدول العربية التي قامت بإنشاء حاضنات ومسرّعات أعمال للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة أو إنشاء مختبرات للتكنولوجيا المالية

- تعنبر مشكلة الثقة ومستويات الوعي المالي قيوداً كبيرة أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، ويتطلب إستخدام التكنولوجيا المالية كخدمات للدفع توافر الثقة عند الجمهور. علاوة على مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوى التعليمي.

- وجود مشكلة الخطر الإلكتروني، فالهجمات الإلكترونية قد تؤدي إلى حدوث إضطرابات في التشغيل وحدوث الخسائر المالية والمخاطر النظامية، والتي تعنبر القيود المعوّقة والتي تحتاج إلى العمل على تقوية أطر الأمن المعلوماتي.

- التفاوت الكبىر بين مستويات التنمية في الدول العربىة بشكل عام وتطوىر قطاع تكنولوجىا المعلومات والاتصالات بشكل خاص. حيث تتفوق عدد منها على الدول الأوروبىة من حىث المؤشرات الاقتصادىة ومؤشرات تكنولوجىا المعلومات والاتصالات، بينما تتخلف دول أخرى عن الركب.

- وجود الصراعات التي تعاني منها العدىد من الدول العربية والتي تؤثر على الاستقرار السىاسي والاجتماعي وتستنزف الموارد، بما ىؤدي إلى اعتبار الاستثمارات المطلوبة في تكنولوجىا المعلومات والاتصالات متدنىة الأولوىة.

- محدودية البيانات المتاحة في الدول العربية بخصوص تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات -باستثناء البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعدلات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي توجد بشأنها بيانات موثوقة- ويترتب عليه صعوبة تحديد التحديات والأولويات.

- الافتقار إلى وجود المؤسسات الإقليمية الفاعلة ذات السلطة مثل المفوضية الأوروبية المسؤولة عن التنسيق الفعال على المستوىّ الفني والقانوني. فغالباً ما تقدم مؤسسات جامعة الدول العربيةّ توصيات غير ملزمة، وبالتالي يكون من الصعب تحديد معالم وأهداف واضحة.

- انخفاض مستوى التكامل الاقتصادي والسياسي بين البلدان العربية،

- لا تُعتبر الأجندة الرقمية العربية جزءً أساسياً من برنامج شامل لجميع الدول العربية، بل هي أجندة منفردة تفتقد إلى حد كبير الدعم المطلوب لتحقيق اهدافها بشكل مخطط.

**3- تجارب الدول:**

**3-1- الاتحاد الاوربي EU**: يتكون من دول القارة الأوروبية، ويُعد تكتلاً سياسياً واقتصادياً أوروبياً بدأ مساره منذ عام 1951، وعدد الدول الأعضاء بالاتحاد حاليًا 27 دولة (بعد خروج بريطانيا). ويبلغ إجمالي عدد سكانه حوالي449,21 مليون نسمة عام 2024 (World Bank ,WDI).

3-1-1- جهود التحول الرقمي في EU: وتمثلت فيما يلي :

أ- الأجندة الرقمية الأوروبية: وضعتها أوربا عام 2010 في إطار ما أُطلق عليه "إستراتيجية للنمو الذكي والمستدام والشامل في2020"، وصدرت في مايو 2010، وتهدف إلى تحديد الدور التمكيني الأساسي الذي يمكن أن يلعبه إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة في أوربا ( European Commission, 2010)وتهدف الأجندة إلى وضع المسار لرفع الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حدها الأقصى، وخصوصاً شبكة الإنترنت التي تمثل وسيطاً حيوياً للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال علاج مشكلات سبع مجالات بشكل تلقائي وهي الأسواق الرقمية المجزأة؛ زيادة الجرائم السيبرانية وخطر فقدان الثقة بالشبكات؛ عدم القدرة على التشغيل المتبادل؛ قصور الاستثمار في الشبكات؛ عدم كفاية جهود البحث والابتكار؛ ضعف مستوى الإلمام بالتكنولوجيا والمهارات الرقمية ؛ الفرص الضائعة في التصدي للتحديات المجتمعية (الإسكوا، 2019) .

ب- تطوير استراتيجية السوق الرقمية الموحدة بخصوص جدول الأعمال الرقمي بشكل موسع: حيث حددت أحكامًا محددة عام 2015 تستند إلى ثلاث ركائز بهدف ضمان توفير بيئة رقمية عادلة ومفتوحة وآمنة، تهيئة الظروف المناسبة لازدهار الشبكات والخدمات الرقمية؛ تعظيم إمكانات النمو للاقتصاد الرقمي.

ج- الإستراتيجية الرقمية الخمسية الثانية" تشكيل المستقبل الرقمي لأوروبا" عا 2020: وركزت على ثلاثة أهداف رئيسية في المجال الرقمي: التكنولوجيا التي تعمل لصالح الناس، واقتصاد عادل وتنافسي، ومجتمع مفتوح

وديمقراطي ومستدام (European Commission, 2020a). وتهدف الركائز الثلاث للاستراتيجية إحداث توازنًا بين الاقتصاد التنافسي وتطوير السوق، والنمو الرقمي القائم على القيمة والمرتكز على الإنسان، والاهتمام بالثقة والديمقراطية الرقمية(Keller,P.et al, 2021)

د- إعلان أعضاء المجلس الأوروبي أن الرقمنة يجب أن تكون عنصرًا أساسيًا في استجابة أوروبا لكل من جائحة COVID-19 والأزمة الاقتصادية المرتبطة به في أكتوبر 2020 : وتم كذلك الاعتراف بالوباء كعامل يعزز التحول الرقمي المحدد في تشكيل الاتصالات المستقبلية الرقمية لأوروبا (Keller,P.et al, 2021)

ه- وتم في عام 2021 استكمال الاستراتيجية الرقمية بتصميم بوصلة رقمية مدتها 10 سنوات، بعنوان الطريقة الأوروبية للعقد الرقمي، والتي تحدد طموحات EU الرقمية لعام 2030 (European Commission, 2021).

و- صدور قانون الخدمات الرقمية في إبريل 2022، وأصدره EU لتنظيم عمل القطاع الرقمي بعد نقاشات استمرت أكثر من عام. لتحسين جهود مكافحة العنف أو حملات التضليل أو تقليد المنتجات، وإجبار المنصات الرقمية العملاقة مثل فيسبوك وأمازون على إزالة المحتوى غير القانوني والتعاون مع السلطات في EU ( LLP,O.,et al, 2022).

3-1-2- تقييم سياسات EU للتحول الرقمي: وبعد استعراض أهم الإجراءات التي اتبعها EU للتحول الرقمي يمكننا التوصل إلى:

- هدفت الأجندة الرقمية الأولى -أول أجندة رقمية لأوروبا 2010-2020 –لتحقيق هدف حصول المستهلكين والشركات على السلع والخدمات الرقمية في جميع أنحاء أوروبا بأفضل مستوى ممكن، من خلال تزويد EU بنظام متقدم لحقوق المستخدم وحماية المستهلكين والشركات (Maestre,C., 2022).

- تحتل دول الدنمارك وفنلندا والسويد المراكز الثلاثة الأولى على الترتيب في مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي DESI الصادر في نوفمبر 2021 (European Commission, 2021)، تليها هولندا وأيرلندا ومالطا واستونيا ، في حين حصلت رومانيا وبلغاريا واليونان على أدنى درجات هذا المؤشر.

- تحتل دول EU المراكز العليا من تصنيف مؤشر التنافسية الرقمية العالمية في 2019، كما يوضح الشكل(10). وتحتل الدنمارك وهولندا وفنلندا المرتبة الرابعة والسادسة والسابعة على الترتيب، وهي الأعلى بين الدول الأعضاء في EU .

- استطاع عدد قليل فقط من دول EU تنفيذ توجيه السوق الرقمية الموحدة إلى قوانينهم الخاصة قبل الموعد النهائي المحدد في 7 يونيو 2021، وفقاً لتوجيهات المفوضية الأوربية بشأن المادة رقم 17. وذلك لعدة أسباب منها جائحة كوفيد – 19 والإصدار المتأخر لتوجيهات المفوضية الأوربية بشأن المادة رقم 17 ( Monitor Deloitte, 2019).

- انخفاض أسعار الاتصالات الإلكترونية (اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2012/531) وإلغاء رسوم التجوال في 14 يونيو 2017.

- تحقيق حماية أفضل للمستهلكين في الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال التشريعات المتعلقة بالخصوصية (التوجيه 136/2009 / EC) وحماية البيانات (التوجيه 46/95 / EC) ، تم تحسينه بشكل أكبر من خلال الإطار التنظيمي الجديد لحماية البيانات (اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 679/2016 والتوجيه (الاتحاد الأوروبي) 680/2016) (Małkowska,A. et al, 2021).

- اعتماد قواعد جديدة بشأن الحظر الجغرافي (اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 302/2018) وإمكانية نقل الخدمات الرقمية (اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 1128/2017) للسماح للمستهلكين بالوصول أيضًا إلى خدمات المحتوى عبر الإنترنت المشتراة في إحدى الدول الأعضاء في EU عند زيارة دولة أخرى (Maestre,C., 2022).

- ارتفاع مستوى التكامل السياسي والاقتصادي بين بلدان الاتحاد الأوروبي ، وذلك نتيجة للعمل المشترك والتكامل لعدة عقود. والذي ترتب عليه اعتماد العملة الموحدة التي تسيطر عليها البنك المركزي الأوروبي كنتيجة واضحة لهذا التكامل. ومهد هذا الطريق أمام التكامل الإقليمي الكامل للاقتصادات الرقمية (Małkowska,A. et al, 2021).

- يعاني 41٪ من السكان ساكني المناطق الريفية في EU من عدم الوصول إلى الشبكات عالية السعة(الألياف الضوئية أو النطاق العريض)، مقارنةً بنسبة 13٪ ممن يعيشون في المناطق الحضرية( Maestre,C., 2022).

- شكلت الأجندة الرقمية لأوروبا جزءاً لا يتجزء من برنامج شامل يُطلق عليه "أوروبا 2020.

- محدودية مشاركة المرأة في القطاع الرقمي في EU، حيث تشغ 17٪ فقط من المناصب المتخصصة. وكذلك يفتقر42٪ من السكان البالغين في الاتحاد إلى المهارات الرقمية الأساسية، ويظهر ذلك بوضوح في قطاع التصنيع حيث يفتقر37٪ من العمال إلى المهارات الرقمية المطلوبة لوظائفهم، و17٪ فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة نجحت في دمج التقنيات الرقمية في أعمالها (Maestre,C., 2022).

**3-2-جمهورية الصين**: تُعد الصين من أكبر الدول في العالم، حيث تمتلك أكبر مساحة في آسيا، والتى تبلغ 9,6 مليون كم2. ويبلغ عدد السكان بها حوالي 1,417 مليار نسمة فى فبراير2025 (https://populationtoday.com/ar/cn-china/, 2025). وحظيت تجربة الصين التنموية على اهتمام عالمي ملحوظ، نتيجة ما حققته من معدلات مرتفعة للنمو تخطت8٪ فى العقود الأخيرة بعد تطبيقها سياسات الإصلاح الإقتصادى عام 1978 (World Bank, 2015).

وتم اختيار الصين كدراسة حالة لما حققته مؤخراً من معدلات نمو مرتفعة، وكذلك سجل حجم الاقتصاد الرقمي الصيني عام 2024حوالي 53,9 تريليون يوان صيني، ويمثل ذلك ما يزيد عن41٪ من الناتج المحلي الإجمالي

(الصين اليوم، 2024). بالإضافة إلى مبادرة الحزام والطريق والتي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2013، بهدف تعزيز التجارية الصينية مع دول العالم ومنها المنطقة العربية على الإنترنت ( The World Bank, 2019)، بعدما كانت العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين الصيني والعربي ترتكز بشكل رئيسي على تجارة السلع التقليدية (الفقى ، مصطفى، 2021). وتستعرض الأجزاء التالية أهم الجهود لتحقيق التحول الرقمي في الصين، ونتائج تلك الجهود .

3-2-1- جهود التحول الرقمي في الصين: وأهم تلك الجهود هي :

- أعلنت الصين في الرابع عشر من سبتمبر عام 1987 بداية العصر الرقمي بها وتطور الإنترنت –وذلك تزامناً مع تطبيق سياسات الإصلاح عام 1978 -بإرسال البروفيسور تشيان تيان باي أول رسالة بالبريد الإلكتروني من الصين (Sokolov,D., 2019).

- حققت الصين في العشرين من أبريل عام 1994 أول اتصال TCP/IP متكامل الوظائف مع شبكة الإنترنت الدولية.

- وتم في عام 1995 تشغيل أول مزود لخدمة الوصول إلى الإنترنت في الصين، وهي شبكة "ينغهايويشيكونغ" التابعة للصين للأسر العادية.

- وشهدت الفترة من عام 1997 إلى عام 1998 إنشاء مواقع وبوابات منها سينا وسوهو ونت إيز، وبعد عام واحد ، تم إنشاء مواقع التجارة الإلكترونية مثل علي بابا وجينغدونغ. خلال هذه الفترة، وبدأ كذلك تطور محركات البحث مثل بايدو وتنسنت، علاوة على وسائل التواصل الاجتماعي. وكانت أيضا مواقع وبوابات الأخبار وأعمال صناديق البريد هي السمات الرئيسية للأنشطة الاقتصادية الرقمية في تلك المرحلة، والتي تسمى المرحلة الجنينية للاقتصاد الرقمي في الصين.

- وتم كذلك في السابع من أبريل 1998 مشاركة شركة هايشينغتشوكاي المحدودة للكمبيوتر ببكين وشركة هواشينغ للواردات والصادرات بمقاطعة شنشي لإتمام أول تجارة إلكترونية في الصين، وتم ذلك من خلال استخدام نظام التجارة الإلكترونية في المركز الصيني لتداول السلع الذي يعمل عبر الإنترنت.

- ونتج عن انفجار فقاعة الإنترنت العالمية عام 2000، انتكاسة لحركة تطور الإنترنت في الصين لمدة ثلاث سنوات، ولكن التجارة الإلكترونية التي تمثلها تجارة التجزئة عبر الإنترنت، دفعت الاقتصاد الرقمي الصيني إلى ذروة جديدة.

- في عام 2003، أنشأت شركة علي بابا "موقع تاوباو" ووسيلة الدفع "آليباي"، والتي حققت بنجاح توافق التجارة الإلكترونية مع واقع الصين وتطورت حتى أصبحت أكبر منصة للتجارة الإلكترونية C2C في العالم (Sokolov,D., 2019).

• وشهد عام 2013 أطلاق الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة الحزام والطريق ، بهدف تعزيز التجارة الصينية العربية على الإنترنت بعدما كانت العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين ترتكز بشكل رئيسي على تجارة السلع التقليدية.

• ويشهد حالياً الاقتصاد الرقمي الصيني تحولاً حاسماً من التغير الكمي إلى التغير النوعي. وتعمل الصين على تعزيز التكامل العميق للإنترنت والبيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي مع الاقتصاد الحقيقي. كذلك فإن شبكة المعلومات وأجهزتها ترتبطان بالتصميم والتصنيع والتداول والاستهلاك والتطبيق مع كل حلقات الأنشطة الاقتصادية، مما يشكل الفضاء الإلكتروني العالمي، ومع فصل حقوق الملكية واستخدام الخدمات، لذلك سيتغير إلى حد كبير نمط الإنتاج والتنظيم الصناعي الحالي. وسوف يتم استخدام وعلى نطاق واسع تكنولوجيات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي والمعلومات الكمية والاتصالات المتنقلة وإنترنت الأشياء وسلسلة الكتل وغيرها ( Woetze er al, 2014).

• وتسارع الحكومة الصينية - تماشيا مع قيادتها لتنمية الاقتصاد الصيني في وضعها الطبيعي الجديد - في تنفيذ التجارة الإلكترونية و"الإنترنت والتوجه نحو الصناعة المتقدمة" و"الإنترنت والزراعة الحديثة" و"الإنترنت والمواصلات السهلة" وغيرها من العمليات المتخصصة، لتعزيز دمج تنمية الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الحقيقي، وساهم ذلك في ظهور تقنيات وصناعات وأشكال وأنماط صناعية جديدة باستمرار. ونلاحظ حالياً في منطقة هانغتشو، فإن نسبة 95٪ وأكثر من محلات السوبر ماركت والمتاجر، وأكثر من98٪ من سيارات الأجرة، وجميع الحافلات والمترو في المدينة تدعم أسلوب "المدفوعات النقالة". ويوجد كذلك في الصين حاليا حوالي 139 شركة تعمل في مجال العلاج الطبي عبر الذكاء الاصطناعي، وأيضا بدأت بعض المؤسسات الطبية في استخدام الروبوت والتكنولوجيا السحابية والسجلات الطبية الإلكترونية الصوتية وغيرها من وسائل العلاج الجديدة. إن تأثير التكامل والتفاعل بين الاقتصاد الرقمي والتصنيع، على نمط الطلب الجماعي والابتكار الجماعي والتمويل الجماعي، يجعل أنشطة التصنيع أكثر مرونة وسهولة وذكاء. وتم طرح مفهوم الاقتصاد التشاركي على يد أستاذين أمريكيان عام 1978 ( Bain, L.et al, 2021).

• وتلى ذلك اعلان الحكومة المركزية الصينية مطلع عام 2020 عن خططها لإطلاق "القرية الرقمية"، وتُعتبر أحدث دَفعة نحو تحقيق رؤية "الصين الرقمية" منذ وضع سياسة استهلاك المعلومات عام 2013، والتي تُروِّج لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحفيز المزيد من الاستهلاك المحلي (Liu,P. et al, 2021).

• وأجازت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الثالث عشر في ديسمبر 2021 لنواب الشعب الصيني قرارات بشأن الخطة الخمسية الرابعة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة (2021-2025) والأهداف طويلة المدى لعام 2035. واقترحت الخطة خلق مزايا جديدة في الاقتصاد الرقمي، وتسريع تعزيز التصنيع الرقمي بحسب اتجاه تطور العصر الجديد. وفي إطار النمط التنموي الجديد المتمثل في الدورتين المزدوجتين على الصعيدين المحلي والدولي ( Gao,F.et al, 2022).

3-2-2- تقييم سياسات التحول اللاقمي في الصين: وبعد استعراض أهم الإجراءات التي اتبعتها الصين للتحول الرقمي يمكننا التوصل إلى:

- ارتفع حجم الاقتصاد الرقمي الصيني من 11 تريليون يوان (1,65 تريليون دولار أمريكي) عام 2012 ( Zhexiao,T., 2022) إلى أكثر من 53 تريليون يوان عام 2024. ليحتل المرتبة الثانية في العالم، وزادت نسبة الاقتصاد الرقمي في إجمالي الناتج المحلي من 21,6٪ إلى أكثر من 41٪ أثناء هذه الفترة كما سبقت الإشارة .

- تحتل الصين المركز رقم 14 من تصنيف مؤشر التنافسية الرقمية العالمية في 2024 مقارنةً بالمركز 31 عام 2017 (IMD, 2024) .

- احتلت الصين المرتبة الثانية على مستوى العالم بإجمالي 301 شركة يونيكورن أو شركة ناشئة، تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار عام 2021، واحتلت شركة ByteDance الصينية العملاقة للتكنولوجيا -الشركة الأم لمنصة الفيديو TikTok والتطبيق الصيني Douyin - المرتبة الأولى في تصنيف يونيكورن الأكثر قيمة في جميع أنحاء العالم، حيث ارتفع تقييمها إلى 2,3 تريليون يوان (350 مليار دولار). كما تُعد الشركات الصينية ديدي(DiDi) وشياومي(MI) ولوجينسوه(Lu.com) وميتوان (meituan.com) من بين أفضل عشر شركات يونيكورن في العالم، وتقدر قيمة كل منها بأكثر من عشرة مليارات دولار أمريكي( Hurun Research Institute, 2021).

- تم أدراج الصين– كدولة مضيفة- الاقتصاد الرقمي ضمن المناقشات المهمة لقمة مجموعة العشرين عام 2016 لأول مرة. وقد صاغت القمة(مبادرة التنمية والتعاون للاقتصاد الرقمي لمجموعة العشرين). ويشير الاقتصاد الرقمي إلى سلسلة من الأنشطة الاقتصادية مع استخدام المعرفة والمعلومات الرقمية كعوامل رئيسية للإنتاج ( G20 Information Centre, 2016)

- وقعت الصين عدة وثائق تعاون من أجل البناء والتعاون الرقمى المشترك مع العديد من الدول منها الدول العربية، وبلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين والدول العربية عام 2019 حوالي 266,4مليار دولار أمريكي، بزيادة سنوية قدرها 9٪. كما بلغ تدفق الاستثمار المباشر للشركات الصينية في الدول العربية 1,4 مليار دولار(الفقى ، مصطفى، 2021).

- سجَّلت الصين في مارس عام 2020 أكبر عدد من السكان من مستخدمي الإنترنت بلغ 903 مليون شخص، وتجاوزت نسبة من يستخدمون الهواتف المحمولة للدخول على الإنترنت 99٪ منهم، وفقًا لمركز معلومات شبكة الإنترنت في الصين. وبالنسبة للكثير من الأشخاص في الصين، وخصوصًا في المناطق الريفية، تبدأ تجربتهم في استخدام الإنترنت غالبًا عن طريق الهواتف المحمولة وليس الحواسيب المكتبية (Hung Lee,C.et al, 2021).

- على الرغم من توسع دور التقنيات الرقمية وتأثيرها، فلا يزال هناك مئات الملايين من غير المستخدمين للإنترنت في الصين، التي يبلغ عدد سكانها نحو 1,4 مليار نسمة، ويعيش أغلبهم في القرى. وسجل مُعدل الوصول إلى الإنترنت في الصين 64,5٪ في مارس 2020، ما يزيد قليلًا عن المتوسط العالمي. كما أن نمو الاتصالات تراجع

في السنوات الأخيرة لانخفاض معدل انتشار الإنترنت في المناطق الريفية بشكلٍ واضح مقارنةً بالمدن الكبرى( Hung Lee,C.et al, 2021).

**4. الدروس المستفادة من تجارب الدول:**

بعد استعراض تجربتي EU والصين في التحول الرقمي نستعرض عدداً من الدروس للاستفادة منها فى حالة المنطقة العربية ومنها:

- ضرورة التحديث المستمر للوائح المتعلقة بالتحول الرقمي الإقليمية ودون الإقليمية لمواكبة المستجدات الدولية والاقليمية والمحلية .
- أهمية الحد من التفاوتات والتهميش لبعض لفئات المجتمع، والتي قد يترتب عليها العديد من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- منح الأولوية السياسية لقضية التحول الرقمي فى الأجندة الإقليمية.
- العمل على دمج الأجندة الرقمية فى برنامج وطني أو اقليمي شامل، للعمل من خلالها وليس بصورة منفردة.
- أهمية العمل المستمر لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين لها، لنمو قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة بشكل عام.
- التنسيق بين مجموعة السياسات والمبادرات الإقليمية للتحول الرقمي، وتجنيب الصراعات والخلافات.
- أهمية الدعم المؤسسي والحكومي وإنشاء حاضنات ومسرّعات أعمال للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة أو إنشاء مختبرات للتكنولوجيا المالية.
- دعم ونشر الثقة وزيادة مستويات الوعي المالي في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة، بهدف توافر الثقة عند الجمهور. وكذلك الترويج لهذا النوع من الخدمات.
- العمل على تقوية أطر الأمن المعلوماتي للحماية من الهجمات الإلكترونية.
- ترجمة الإعلانات واللوائح الإقليمية المتعلقة بالتحول الرقمي إلى سياسات وطنية وأهداف واضحة للتنفيذ وإستراتيجيات وخطط إقليمية محددة بوضوح.
- وضع الآليات لإلزام جميع الدول بالمنطقة بتنفيذ الاتفاقات الرقمية، مثل القوانين والتشريعات وفرض العقوبات علي المخالفين.
- أهمية معالجة الأحداث والصراعات التي وقعت في العديد من البلدان والتي تؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتوفير الاستثمارات المطلوبة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تحقيق حماية أفضل للمستهلكين في الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال التشريعات المتعلقة بالخصوصية محلياُ أو إقليمياً.

- العمل على زيادة مشاركة المرأة في القطاع الرقمي، خاصةً في الوظائف المتخصصة العمل على إنشاء أجندة رقمية عربية، كجزء لا يتجزء من برنامج شامل للمنطقة العربية، على غرار الأجندة الرقمية لأوروبا.

- بذل الجهد لمحو الأمية الرقمية من خلال وضع أدوات لتحديد مهارات ممارسي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستخدميها، ووضع إطار عمل لزيادة مهارات العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- إصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بقطاع الخدمات الرقمية، بهدف تحسين جهود المكافحة للدعوات إلى العنف أو حملات التضليل أو تقليد المنتجات؛ إزالة أي محتوى غير قانوني؛ تعليق حسابات المستخدمين الذين ينتهكون القانون "بشكل متكرر".

- أهمية توفير الخدمات الرقمية في المناطق الريفية، من الشبكات عالية السعة.

- أهمية دمج تنمية الاقتصاد الرقمي وقطاعات الاقتصاد، للمساهمة في ظهور تقنيات جديدة وصناعات جديدة وأشكال وأنماط صناعية جديدة باستمرار.

- ابرام الاتفاقات من أجل البناء والتعاون الرقمى المشترك مع العديد من الدول والكيانات الدولية الأخرى.

**الخلاصة:**

عانى النظام الاقتصادي العالمي مؤخراً بصفةٍ عامة والدول العربية بصفةٍ خاصة من العديد من الأزمات، كما تشهد الدول العربية العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية- بالإضافة إلى تأثير الصراعات بها– التي تعرقل الطريق إلى النمو الاقتصادي المستدام، كذلك تفتقد المنطقة إلى حد كبير تحقيق النمو الاحتوائي الشامل. وبدارسة الجوانب المختلفة للتحول الرقمي بالمنطقة العربية وواقع النمو الاحتوائي بها, وكذلك دراسة تجربتي EU والصين في التحول الرقمي توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- المقصود بمفهوم النمو الاحتوائى هو ذلك النمو الذى يتحقق معه الحد السريع والمستدام من الفقر، من خلال التوزيع المتكافئ للفرص الاقتصادية بين شرائح المجتمع.

- يعاني العالم النامي من التوزيع الأكثر تفاوتًا للدخل، ويمكن مساهمة النمو الاحتوائي في الحد من التفاوتات والتهميش لبعض الفئات فى المجتمع؛ مشاركة ثمار النمو عبر مختلف الفئات الاجتماعية.

- تتمثل السياسات الضرورية لتحقيق النمو الاحتوائى في الاستثمار فى رأس المال البشرى؛ السياسة المالية والنقدية والاجتماعية.

- يمكن مساهمة التحول الرقمي في تحقيق النمو الاحتوائي من خلال بناء بنية تحتية رقمية قوية؛ توسع رأس المال المعلوماتي والشركات الرقمية؛ سد الفجوة الرقمية؛ توسع الاقتصاد التشاركي.

- تفتقد المنطقة العربية إلى حد كبير تحقيق النمو الاحتوائي الشامل، حيث أن عمليات النمو قد يكون لها تأثيرات مختلفة ليس فقط عبر توزيع الدخل، ولكن أيضًا بين المجموعات العرقية والمناطق الجغرافية.

- من أهم أسباب عدم تحقق النمو الاحتوائي بالمنطقة العربية عدم التوافق بين احتياجات القطاع الخاص ونظام التعليم التقليدي؛ انخفاض مستوى الاستثمارات التكنولوجية؛ عدم توفير الضمان الاجتماعي لجميع العمال؛ محدودية فرص العمل المتاحة للشباب في المناطق الريفية.

- أقرت الدول العربية أهمية تطوير الاستراتيجيات الرقمية الوطنية لبناء مجتمع معلومات مرتبط بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لذلك أطلقت العديد من الدول العربية استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي.

- وجود تباين بين الدول العربية من حيث الدخل، والقدرة التنافسية، والبنية التحتية، والابتكار، وتطوير الحكومة الإلكترونية، والجاهزية الرقمية.

- هناك العديد من الخطوات التي اتخذتها المؤسسات العربية الإقليمية لتحقيق التحول الرقمي في إطار التعاون المشترك في المنطقة، منها الاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2007-2012، خارطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت، "الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي، برنامج مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي للمنطقة العربية، ازدهار.

- تُشير نتائج تقرير التنافسية الرقمية العالمية 2021 إلى إدراج دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة العاشرة عالمياً.

- تمضي دول مجلس التعاون الخليجي بخطى ثابتة على درب التحوّل الرقمي وفقاً لتقرير "مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2021".

- تعَدّ المنطقة مستوردًا صافيًا ومستهلكًا للرقمنة بدلًا من كونها فاعلا أساسيا في تطوير أصول وخدمات الرقمنة.

- تواجه الدول العربية عدة صعوبات وتحديات فيما يتعلق بالتحول الرقمي مثل محدودية الدعم المؤسسي والحكومي؛ انخفاض الثقة ومستويات الوعي المالي؛ التفاوت الكبير بين الدول العربية في مستويات التنمية بشكل عام وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص؛ لا تُشكل الأجندة الرقمية العربية جزءً من برنامج شامل للدول العربية.

- اتخذ EU العديد من الاجراءات للتحول الرقمي مثل الأجندة الرقمية الأوروبية؛ تطوير استراتيجية السوق الرقمية الموحدة جدول الأعمال الرقمي بشكل أكبر، الإستراتيجية الرقمية الخمسية الثانية، إصدار قانون الخدمات الرقمية في إبريل 2022.

- نجح عدد قليل فقط من دول EU في نقل توجيه السوق الرقمية الموحدة إلى قوانينهم الخاصة قبل الموعد النهائي المحدد في7 يونيو 2021. وتحتل دول الدنمارك وفنلندا والسويد المراكز الثلاثة الأولى في مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي DESI الصادر في نوفمبر 2021.

- لم تكن الأجندة الرقمية لأوروبا أجندة منفردة بل كانت جزءاً لا يتجزء من برنامج شامل يُطلق عليه "أوروبا 2020.

- أعلنت الصين بداية العصر الرقمي بها في سبتمبر عام 1987 ، واتخذت العديد من الإجراءات لتحقيق التحول الرقمي.

- نتيجة لجهود التحول الرقمي ارتفع حجم الاقتصاد الرقمي الصيني من 11 تريليون يوان (1,65 تريليون دولار أمريكي) عام 2012 إلى أكثر من 45 تريليون يوان عام 2021، تحتل الصين المركز رقم 15 من تصنيف مؤشر التنافسية الرقمية العالمية في 2021، احتلت الصين المرتبة الثانية على مستوى العالم بإجمالي 301 شركة يونيكورن، وقعت الصين على وثائق تعاون من أجل البناء والتعاون الرقمى المشترك مع العديد من الدول منها الدول العربية.

وتوصلت الدراسة لبعض المقترحات لمعاجة مشكلات التحول الرقمي فى المنطقة العربية، وتعزيز النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة وهي:

- أهمية الحد من التفاوتات والتهميش لبعض الفئات فى المجتمع، والتي قد يترتب عليها اضطرابات سياسية وأعمال عنف، وضعف التماسك الاجتماعى والتكامل القومى.
- توفير الخدمات الرقمية في المناطق الريفية، من الشبكات عالية السعة.
- دمج تنمية الاقتصاد الرقمي وقطاعات الاقتصاد المختلفة.
- التنسيق بين السياسات والمبادرات الإقليمية، وتجنيب الصراعات والخلافات.
- زيادة مشاركة المرأة في القطاع الرقمي العربي.
- العمل على تحقيق مستوى مرتفع من التكامل السياسي والاقتصادي بين البلدان العربية، من خلال العمل المشترك والتكامل، لتمهيد الطريق أمام التكامل الإقليمي الكامل للاقتصادات الرقمية العربية.
- التحديث المستمر لقواعد البيانات المتصلة بتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية.

## Referrals and references


1. AFDB. (2012). Briefing Notes for AFDB's Long-term Strategy , Briefing Note 6: Inclusive Growth Agenda. African Development Bank .
2. Al-Faqi, Mustafa (2021). The Belt and Road Initiative: A Revival of the Past or a Vision for the Future? Bibliotheca Alexandrina.
3. Al-Khouri,R. (2015). Determinants of foreign direct and indirect investment in the MENA region. The Multinational Business Review,23, no. 2.

4. Al-Khoury, Ali (2020). How Can We Build the Arab Digital Economy? Towards a Strategic Plan. Dubai Policy Journal, Mohammed Bin Rashid School of Government, February 2020.
5. Arab Monetary Fund (2021). Unified Arab Economic Report 2021.
6. Asian Development Bank. (2011). Key Indicators for Asia and the Pacific 2011: Framework of Inclusive Growth Indicators. Asian Development Bank, , p.4.
7. Asian Development Bank. (2012). Infrastructure for Supporting Inclusive Growth And Poverty Reduction in Asia. Asian Development Bank,Mandaluyong City
8. Bain, L.et al. (2021). China Internet Report- How the platform business model is powering China's digital economy. Baidu Development Research Center.
9. Berst, J. (2016). Five secrets to building a robust digital infrastructure. Smat Cties Council.
10. CAFOD. (2014). What is Inclusive Growth? CAFOD Discussion Paper .
11. Chie,A.,Giovanni,G. (2015). Asia's Quest for Inclusive Growth Revisited. IMF,Working Paper No. 15/42 , p. 5.
12. Christina D.,et al. (1999). Monetary policy and the well-being of the poor. Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review Q1 .
13. Council of Arab Economic Unity (2020). Arab Vision for the Digital Economy. League of Arab States.
14. Dean,D. (2017). Accelerating the Digital Economy in the Middle East, North Africa and Turkey. ICANN.
15. Deloitte. (2014). Value of Connectivity: Economic and social benefits of expanding internet access. Deloitte.
16. Dhillon, N et al. (2011). Generation in Waiting: An Overview of School to Work and Family Formation Transitions. Brookings Institution Press .
17. Diwan,I,Cammett,M. (2016). The Roll-Back of the State and the Rise of Crony Capitalism. The Middle East conomies in Times of Transition (London: Palgrave Macmillan.
18. Ebert, C., et al. (2018). Digital transformation. IEEE Software, (4) , pp. 16-21.
19. ESCWA (2018). Prospects for the Digital Economy in the Arab Region.
20. ESCWA (2019). Proposed Arab Digital Agenda: A Preliminary Outline for the Arab Strategy for Information and Communication Technologies for Sustainable Development. United Nations.
21. European Commission. (2010). A Digital Agenda for Europe . European Commission.
22. European Commission. (2020a). Shaping Europe's digital future. European Commission.
23. European Commission. (2021). 2030 Digital Compass: The European Way for the Digital Decade. Brussels: European Commission
24. European Commission. (2021). Digital Economy and Society Index 2021. European Commission.
25. G20 Information Centre. ( 2016). G20 Finance Ministers and Central Bank Governors Meeting Shanghai, February 27, 2016. G20 Information Centre.
26. Gao,F.et al. ( 2022). Digital Transformation, Corporate Innovation, and International Strategy: Empirical Evidence from Listed Companies in China. Sustainability 2022, 14, 8137 .
27. Hung Lee,C.et al. (2021). Digital Transformation and the New Normal in China: How Can Enterprises Use Digital Technologies to Respond to COVID-19? Sustainability ·
28. Hurun Research Institute. (2021). Global Unicorn Index 2021 Global Unicorn Index 2021. Hurun Research Institute.
29. Ifzal,A.,Hwa,S. (2007). Measuring Inclusive Growth. Asian Development Review Vol.24, No. 1, , pp.11-12.

30. ILO. (2021). World Employment and Social Outlook Trends 2021. nternational Labour Organization.
31. IMD . (2021). World Digital Competitiveness Ranking 2021 . IMD – International Institute for Management Development.
32. Intelligence | Global AI Index. (2020). Intelligence | Global AI Index. Tortoise Media.
33. Keller,P.et al. (2021). Digital Public Space – A missing policy frame for shaping Europe's digital future. Alexander Baratsits (ed.), European Public Spheres, Digitisation and Public Welfare Orientation.
34. League of Arab States (2019). The Joint Arab Strategic Vision for the Digital Economy.
35. Liu,P. et al. (2021). Research on China's Digital Village Construction and Development Path under the Big Data Environment. IEEE, 2021 2nd International Conference on Big Data Economy and Information Management (BDEIM).
36. LLP,O.,et al. (2022). EU – Political agreement reached on the Digital Services Act. JDSUPRA, https://www.jdsupra.com/legalnews/ .
37. Maestre,C. (2022). Why Europe must lead the digital transformation. The Parliament Magazine,https://www.theparliamentmagazine.eu/ .
38. Małkowska,A. et al. (2021). The impact of digital transformation on European. Equilibrium,V.,16 Issue 2 .
39. Mazzone, DM. (2014). Digital or Death: Digital Transformation — The Only Choice for Business to Survive Smash and Conquer. Mississauga, Ontario: Smashbox Consulting Inc.
40. McKinley, T. (2010). Inclusive Growth Criteria and Indicators: An Inclusive Growth Index for Diagnosis of Country Progress. ADB Sustainable Development Working Paper Series, No. 14, Mandaluyong City,Philippines, Asian Development Bank , p. 1.
41. Mehta, A., Et. al. (2018). How to Build Inclusive Digital Economies. Retrieved from OECD Development Matters. Retrieved from OECD Development Matters.
42. Momani.M. (2019). Inclusive Economic Growth in Arab States. Arab Center Washington DC (ACW).
43. Monitor Deloitte. (2019). Digital Transformation in the EU 2035 A Glimpse into the Future. Monitor Deloitte, www2.deloitte.com .
44. Muehlburger, M., et al. (2020). An Updated Framework of Factors Enabling Digital Transformation. Pacific Asia Journal of the Association for Information Systems, Vol. 12, Iss. 4 .
45. Ngepah,N. (2017). A review of theories and evidence of inclusive growth: an economic perspective for Africa. Current Opinion in Environmenta Sustainability .
46. OECD. (2009). Promoting Pro-Poor Growth: Social Protection. OECD, Paris .
47. OECD. (2014). All on board: Making Inclusive Growth Happen. Ford Foundation , p. 80.
48. OECD. (2014). Report on the OECD Framework for Inclusive Growth. Meeting of the OECD Council at Ministerial Level, Paris , p,9.
49. Official Data of China (2022), http://data.stats.gov.cn.
50. Pagani, M., Pardo, C. (2017). The impact of digital technology on relationships in a business network. Industrial Marketing Management,n.,67 , pp. 185–192.
51. Rinne, A. (2017). What exactly is the sharing economy? World Ecnomic Forum.
52. Sokolov,D. (2019). Transition to the digital economy in China: a review of historical experience and development prospects. Book Review «Digital Transformation of China. The experience of transforming the infrastructure of the national economy». Science Management Theory and Practice

53. The World Bank. (2019). Belt And Road Ecnomics- Opportunities and Risks of Transport Corridors. The World Bank.
54. United Nations Climate Change Secretariat. (2019). Climate action and support trends. United Nations Climate Change Secretariat.
55. United Nations. (undated). " sustainable development goals..17 Goals to transform our world". http://www.un.org/sustainabledevelopment.
56. Verhoef, P., et al. (2019). Digital transformation: A multidisciplinary reflection and research agenda. Journal of Business Research .
57. Westerman, G.,et al. (2011). Digital transformation: A roadmap for billion-dollar organizations. MIT Center for Digital Business and Capgemini Consulting.
58. Woetze er al. (2014). China's digital transformation: The Internet's impact on productivity and growth. The McKinsey Global Institute .
59. World Bank (2021). The Impact of the Coronavirus Pandemic on Income Distribution in the Middle East and North Africa Region.
60. World Bank ,WDI. Population, total - European Union. https://data.worldbank.org/indicato
61. World Bank. ((undated). What is Sustainable Development?". http://www.worldbank.org/.
62. World Bank. (2013). World Development Report 2013. World Bank Washington DC.
63. World Bank. (2015). Gross domestic product 2015, World Development Indicators. The World Bank, http://databank.
64. World Bank. (2018). Poverty and Shared Prosperity 2018 : Piecing Together the Poverty Puzzle.
65. World Bank. (Dec.,2021). World Inequality Report, 2022. World Bank
66. Zhexiao,T. (2022). China's Digital Economy Forging Ahead. Science and Technology Daily , 2022-07-14, http://www.stdaily.com/English/BusinessNews/



**كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA:**

عبير محمود مجاهد. (2025). دور التحول الرقمي في تحقيق النمو الاحتوائي في المنطقة العربية، مجلة رؤى اقتصادية، 15(01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 47-74 .



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).

**Roa Iktissadia Review** is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category